

دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية

The role of accounting disclosure in improving accounting information for financial statements:

أ. بن زاف لبنى¹
جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر.
benzef.loubna001@gmail.com

أ/د. أحمد قايد نور الدين.
جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر.
ahmedgaid2000@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2018/10/06

تاريخ القبول: 2018/09/12

تاريخ الاستلام: 2018/01/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع الإفصاح المحاسبي وأثره في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة المالية فالإفصاح المحاسبي هو الذي يقدم المعلومات المحاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل. ولأهمية هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية؟

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى المحاور الأساسية:

- الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي.

- الإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية.

- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

من أهم النتائج المتوصل إليها أن الإفصاح المحاسبي سوف يكون له أثر إيجابي على المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومة المحاسبية، القوائم المالية.

تصنيف JEL: F36, G29, G39

Abstract:

The purpose of this study is to address the issue of accounting disclosure and its impact on improving accounting information for financial statements, which is considered important in financial accounting. Accounting disclosure provides accounting information to its users in some detail and transparency without any ambiguity or shading.

And for the importance of this topic we have raised the following problem:

What is the role of accounting disclosure in improving accounting information for financial statements?

In order to achieve the objectives of the study, the research was divided into the main axes:

- The conceptual framework for accounting disclosure.
- The conceptual framework of accounting information.
- The basic elements of disclosure of accounting information.

One of the most important findings is that accounting disclosure will have a positive effect on the accounting information as it will provide the qualitative characteristics of the accounting information, the most important of which is the appropriateness and reliability and thus the investor's confidence in it.

Keywords: Accounting Disclosure, Accounting Information, Financial Statements

Classification JEL : F36, G29, G39

مقدمة:

الإفصاح المحاسبي يعتبر أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها فهو الذي يقدم المعلومات المحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل ويظهر نتائج واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة ومن ثم يجب على أي مؤسسة أن تقوم بالإفصاح المحاسبي وذلك لماله من أهمية بالغة حيث أن مهنة المحاسبة لم تعد أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها بل أصبحت تلعب دورها كنظام معلومات محاسبي، من خلال الحصول على المعلومات اللازمة وتقديمها للمؤسسات والأطراف التي لها علاقة بها فالمعلومة المحاسبية تساعد العديد من الأطراف ذات العلاقة من داخل وخارج المؤسسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة إذا كانت صحيحة وصادقة.

-إشكالية الدراسة: يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عدة منها إتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل للمؤسسة كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الإقتصاد الوطني ولأهمية هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية: ما هو دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية؟

-الأسئلة الفرعية: ولمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هو مقدار أهمية الإفصاح المحاسبي؟

-فيما تتمثل مقومات الإفصاح المحاسبي؟

-هل التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار القوائم المالية يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية؟

-هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟

-هل المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ملتزمة بالتشريعات والقوانين الجزائرية من جهة ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى؟

-الفرضيات: في ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يمكننا أن نقدم بعض الإجابات المؤقتة لأسئلة البحث والتي من شان الدراسة المجرأة إثباتها أو نفيها كما يلي:

-تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي الأساسية في توفير معلومة محاسبية دقيقة لمستخدمي القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم اتجاهها ونشر جو من الثقة في البيئة المحاسبية.

-يمكن القول أن مقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية تتمثل في تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية وتحديد الأغراض التي تستخدم فيها.

-التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح عند إعداد وإصدار القوائم المالية يعزز موثوقية المعلومة المحاسبية.

-الإفصاح عن القوائم المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية وفيهم لهم قدر من المعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

-ضرورة إعداد القوائم المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك معايير المحاسبة الدولية نظرا لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدم فيها.

-أهمية البحث: إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي:

-مشكلة نقص الثقة والإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الاقتصادية وهو ما يؤثر على المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.

-إن حاجة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات يحتاج إلى أن تكون الإفصاحات في هذه القوائم شاملة وكافية .
-التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.

-أهداف البحث: تتمثل فيما يلي:

-التعرف على نوعية ومقدار البيانات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

-التعرف على المعلومات المحاسبية في كونها جوهر الإفصاح المحاسبي.

-إبراز أهمية الإفصاح في تعزيز الثقة بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية.

-منهجية البحث: سيتم تقسيم البحث إلى :

-الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي.

-الإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية.

-المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

-المحاور الأساسية:

-الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي.

-الإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية.

-المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي الإفصاح المحاسبي

تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.

1- تاريخ نشوء الإفصاح: يتمثل تاريخ نشوء الإفصاح في ما يلي:¹

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت Railway Magazine مقالة عن الإفصاح وضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والاهتلاكات وتقييم الموجودات.

هذا وقد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من نظام لمسك الدفاتر وحماية الملاك إلى ورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات مناسبة لصنع القرارات ولكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كان من بينها مبدأ الإفصاح كما

صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كافتتاحهم مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيراً من الأدوات والمؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح.

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلاً **Portfolio Theory** وفرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا أثراً كبيراً على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية تجلت في سمتين رئيسيتين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحويل التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، والمستثمرين، والمقرضين.

هذا وقد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة والتدقيق في الوقت الحاضر تطور مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح.

2- تعريف الإفصاح المحاسبي: يتمثل فيما يلي:

-التعريف الأول: الإفصاح هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.²

-التعريف الثاني: يعرف على أنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز كما عرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.³

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تظليل ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات.

3- أنواع الإفصاح المحاسبي: تتمثل فيما يلي:⁴

أ- الإفصاح الكافي: وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مظلمة أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من مستخدمي القوائم المالية .

ب- الإفصاح العادل: يعني توفير رعاية متوازنة لاحتياجات الأطراف المعنية وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

ج- الإفصاح الشامل: يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي.

د- الإفصاح الإلزامي: وهو يتضمن جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً للتنظيمات واللوائح مثل: قوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال ومعايير المحاسبة القابلة للتطبيق وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزام الكيانات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها.

- هـ- الإفصاح الإعلامي: هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات .
- و- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.
- ي- الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن.

4- أهداف الإفصاح المحاسبي: تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي فيما يلي:⁵

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.
- سرد كل المعلومات التي تجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

5- أهمية الإفصاح المحاسبي: للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض أهميته في النقاط التالية:⁶

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.
- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.
- يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسئوليتها والحكم على كفاءة أداؤها.
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إداراً اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين .
- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب.
- كل ذلك لاشك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للمعلومات المحاسبية.

تعتبر المعلومة المحاسبية العصب الرئيسي لإدارة أي مؤسسة اقتصادية حيث أنها تمثل مخرجات النظام المحاسبي الناتجة عن معالجة البيانات المحاسبية، كما أنها تمثل عنصر ربط بين المؤسسة وفروعها وكوسيلة اتصال بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية عند عملية اتخاذ القرارات، فقد أصبحت المعلومة المحاسبية مورداً جوهرياً في العصر الحالي فإذا أرادت المؤسسة أن تبقى فعلياً أن تجمع وتخزن وتعالج كما هائلاً من المعلومات أما إذا أرادت التفوق فعلياً أن تكون السبّاقة في الحصول على المعلومات ولكي تقوم هذه الأخيرة بدورها يجب أن تتوفر على بعض الخصائص والمميزات.

1- تعريف المعلومة: تعددت تعريفات المعلومة من أهمها:

- **التعريف الأول:** المعلومة عبارة عن بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذي القرارات أي أن المعلومة تمثل إضافة جديدة لمتخذي القرارات لأنها تحل محل درجة عدم التأكد وتزيد من درجة المعرفة المتعلقة بالمشكلة محل القرار.⁷
- **التعريف الثاني:** المعلومة هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.⁸

- **التعريف الثالث:** تعتبر المعلومة عنصراً ضرورياً في تسيير المؤسسة إذ لا يمكن لهذه الأخيرة اتخاذ قرار معين دون الاستناد إلى معلومة أولية مفيدة.⁹

- **التعريف الرابع:** المعلومة هي بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمستخدميها حالياً ومستقبلاً وذلك لإزالة الغموض عنها.¹⁰

- **التعريف الخامس:** المعلومة مجموعة من البيانات تعطي معنى خاص لمجموعة من الأفكار والمفاهيم بكيفية متجانسة تمكن من الاستفادة منها والوصول إلى المعرفة واكتشافها.¹¹

على ضوء ما سبق فإن المعلومة عبارة عن بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل وتعتبر كذلك عن مجموعة البيانات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل وكقاعدة عامة يمكن للمستخدمين اتخاذ قرارات أفضل كلما زادت كمية ونوعية المعلومات فالمعلومة تعتبر وسيلة اتصال بين شخص سواء كان طبيعياً أو معنوياً ومحيطه من أجل أن يتأقلم مع متغيرات هذا المحيط لغرض تنمية المعارف وزيادة ثقافة متخذ القرار.

2- خصائص المعلومة: حتى تكون للمعلومات فائدة لا بد من توفر بعض الخصائص نوردتها في مايلي:¹²

1-2 **الملائمة:** بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض التي أعدت من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها فالمعلومات الملائمة هي التي تؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قراراً يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات .

2-2 **الوقتية:** بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة .

2-3 **السهولة والوضوح:** بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لا تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار.

2-4 **الصحة والدقة:** يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء التجميع والتقرير عن هذه المعلومة .

2-5 **الشمول:** بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن ألا يضطر مستخدميها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة .

2-6 **القبول:** بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية وما إلى ذلك أما من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما قد يفقدها معناها ولا تكون مفصلة بأكثر من اللازم مما قد تؤدي إلى سرعة ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومة المطلوبة .

3-أنواع المعلومة: يتم تصنيف المعلومة حسب معايير متعددة والتي نذكر منها ما يلي: ¹³

3-1 **حسب درجة الرسمية:** وفقاً لدرجة الرسمية هناك معلومة رسمية وأخرى غير رسمية فالمعلومة الرسمية هي كل المعلومات التي توجد داخل المنظمة أي الخاصة بها أما المعلومات غير رسمية فهي التي تأتي من خارج المعلومات الخاصة بالمؤسسة .

3-2 **حسب مصدر المعلومات:** هناك مصدرين للمعلومات إما تكون داخلية أو خارجية فالمعلومات المتعلقة بعمليات المنشأة تعد معلومات داخلية أما المعلومات عن البيئة فهي معلومات خارجية .

3-3 **حسب درجة التغيير:** فالمعلومات تكون ثابتة لا تتغير فعلى سبيل المثال نجد أن مصلحة الأحوال المدنية التي تقوم باستخراج بطاقة الهوية فإن أسماء المواطنين وتواريخ ميلادهم تعتبر معلومات ثابتة وقد تكون معلومات متغيرة مثل عناوين السكن والحالات الاجتماعية و الوظيفة .

3-4 **حسب درجة تنظيم المعلومات:** هناك معلومات منظمة وغير منظمة فالمعلومات المنظمة هي المصنفة بوضوح في صورة تقارير بحيث يعكس التقرير كافة المعلومات التي يحتويها أما المعلومات الغير منظمة فهي التي تقدم في شكل لا يفصح عن ما يحتويه من معلومات .

4-أهمية المعلومة: يمكن إجمال أهمية المعلومة فيما يلي: ¹⁴

- أ - إنجاز كل وظيفة من الوظائف الإدارية من التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة .
- ب - تحقيق الضبط و الانتظام و الدقة والعقلانية في إنجاز الوظائف .
- ت - توفير جميع الشروط اللازمة للتطبيق الصحيح للوظائف .
- ث - تحقيق التكامل بين وظائف المؤسسة .
- ج - توفر المعلومات الكافية و المناسبة يساعد على اتخاذ القرار الصحيح.

مما سبق نستخلص أن البيانات تعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معني أو دلالة معينة في ذاتها وان المعلومات هي بيانات تم تشغيلها من خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية للحصول على نتائج ذات معني مفيد لمستخدميها وان المعلومات المفيدة هي تلك التي تتصف بالملائمة والوقئية والوضوح والصحة والدقة والشمول والقبول في طريقة العرض ووسيلة التوصيل فإذا توفرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات تصبح هذه المخرجات بالفعل معلومات تمثل معرفة عي شيء لم يكن معلوما من قبل .

5-تعريف المعلومات المحاسبية:المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار. ¹⁵

6- أنواع المعلومات المحاسبية: تتمثل فيما يلي: ¹⁶

- أ- **أنواع المعلومات المحاسبية:** تشمل المعلومات المحاسبية نوعين من المعلومات إجبارية واختيارية:
 - **معلومات محاسبية إجبارية:**مطلوبة بقوة القانون وتتمثل في التزام الوحدة الاقتصادية بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد التقارير وكذلك معلومات محاسبية إجبارية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردين.
 - **معلومات محاسبية اختيارية:**مثل أنظمة الموازنات والأنظمة المحاسبية والتقارير الخاصة بالإدارة الداخلية بالرغم من أهمية وفائدة المعلومات المحاسبية الاختيارية التي تخرجها هذه النظم إلا انه يمكن أن تعمل المؤسسة وتستمر في البقاء دون وجود هذه النظم .
- ب- **المستفيدين الخارجيين للمعلومات المحاسبية:** يمكن تصنيفهم إلى ثلاث مجموعات هي:
 - المجموعة الأولى:** المستثمرون الحاليون والمتوقعون والبنوك الذين يمثلون مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة.
 - المجموعة الثانية:** المدينون والدائنون الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومي للمؤسسة

-المجموعة الثالثة : الهيئات المهنية والحكومية التي تؤثر قراراتها على الوحدة الاقتصادي.

7- أهمية المعلومات المحاسبية:نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متخذي القرارات .

ومن هنا نتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات حيث أن متخذ القرار إذ أراد حل مشكلة معينة فانه يلجأ إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها،أو في حالة عدم التأكد من المعلومات.

وعليه فإن أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.

ولقد ازدادت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عدة عوامل عديدة أدت إلى تلك الزيادة مجتمعة فيما يلي:¹⁷

-النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة .

-ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: مما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.

-تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة .

-التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة الخارجية وتؤثر بها ولقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

8- مخاطر المعلومات المحاسبية تمثل المعلومات موردا متجددا لمتخذي القرار في ظل إدارة التغيير هذه المعلومات في كل الأحوال

ليست خالية من المخاطر والتعامل مع هذه المعلومات يجب أن يكون بتقدير درجة المخاطر المرتبطة بها ويمكن تبويبها إلى المخاطر التالية:¹⁸

أ. مخاطر مرتبطة بمصدر المعلومات:هذه المخاطر في الغالب تكون مرتبطة بطبيعة نشاط المؤسسة ومدى كفاءة نظم المعلومات المصممة لها فالمؤسسات التي يتمثل نشاطها في استغلال موارد يصعب التحكم في إنتاجها كالإنتاج الحيواني مثلا حجم الخطورة أكبر من المؤسسات الصناعية والتجارية.

ب. مخاطر مرتبطة بمعدي المعلومات: مجمل هذه المخاطر تكون في إمكانية عدم تحكم معدي المعلومات لأساليب الإعداد أو التحيز المتعمد من جانب معدي هذه المعلومات في بعض الأحيان وهذا النوع من المخاطر تمثل جانبا رئيسيا من مخاطر المعلومات التي يجب العناية بتحليلها.

ج. مخاطر مرتبطة بوسيلة التوصيل: تتصل بالطريقة التي يمكنها التقرير عن المعلومات والكمية والنوعية والتوقيت المناسب لمستخدم المعلومات.

د. مخاطر مرتبطة بمستخدم المعلومات: تتصل هذه المخاطر بعدم قدرة مستخدمي المعلومات على الفهم و التعامل مع المعلومات المقدمة وإمكانية تحريفهم للمعلومات تصنف هذه المخاطر إلى:

- مخاطر حتمية: تتمثل في حدوث تحريف هام ملازم لطبيعة المعلومات أو طبيعة النشاط أو ظروف التشغيل وقد يكون هذا التحريف هاما في ذاته أو بعدما يضاف إليه بعض المعلومات.

-مخاطر الرقابة: تتمثل في إمكانية حدوث تحريف في المعلومات التي تصدر عن المؤسسة و يتم منع وقوع هذا التحريف أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق هيكل الرقابة الداخلية المطبق.

- **مخاطر عدم الاكتشاف:** تتمثل في أن إجراءات المراجعة التي يقوم المراجع بها لن تكشف حجم التحريف في المعلومات الذي وقع من جانب إدارة المؤسسة والعاملين بها ويمكن أن يبقى هذا النوع من المخاطر حتى لو كانت الاختبارات تمثل 100% من المعلومات عموماً يجب مراعاة الأهمية النسبية عند أعمال المراجعة فهي تشير إلى حجم التعديل في البيانات المالية الذي يمكن أن يكون له تأثير على قرار الشخص الذي يعتمد على القوائم المالية.

المحور الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

مفهوم الإفصاح هو المعيار الرئيسي في كافة مجموعات المعايير المحاسبية فالإفصاح يعد من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وهو يمكن المحاسبين من التعبير عن وجودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية مما يساعد المهتمين من خارج المؤسسة على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من ذلك ويرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية:¹⁹

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ويعتبر تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب إلا أن عملية تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتها صعبة وذلك بسبب تعددهم وتنوع اهتماماتهم واحتياجاتهم ونظراً لتعدد الأطراف أو الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية فإن معدي التقارير أمام خيارين رئيسيين عند إعدادهم للتقارير:

الخيار الأول: إعداد تقرير مالي واحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير ولكن هذا أمر صعب ولا يتفق مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.

الخيار الثاني: أن يتم إعداد تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين وأيضاً هذا الخيار غير واقعي ويصعب تطبيقه لأنه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جداً في التفاصيل.

2- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: عند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالية فإن المحاسبين يتبعون العرف المحاسبي أخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية.

إلا أنه هناك عدد كبير من الاستخدامات للقوائم المالية فقد نستخدم كأساس للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من الأطراف الداخلية ولأجل القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية وكذلك من أجل الأغراض الضريبية وغيرها وهذا يتصف مستخدموا القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المنشأة بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح ولكل طرف من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم والبيانات المالية حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج العمال التي حصلت في الماضي ومنهم من يريد أساساً يبيّن عليه التقديرات أو التكهّنات المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة والمتنافسة.

ومن هذا تبرز أهمية ملائمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأغراض التي تستخدم من أجلها إذ يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو خاصية الملائمة قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة لا بد من أن يحدد أولاً الغرض الذي تستخدم فيه.

إذ أن ملائمة معلومة لمستخدم معين في الغرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل وهذا ما أكد عليه (shwyder) في تعريفه لخاصية ملائمة المعلومات حيث قال: "تعتبر معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين".

وحيث أن الأهمية النسبية تعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة ثانية.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: من المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها وعند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالية فإن المحاسبين يتبعون الممارسة العامة (العرف المحاسبي) آخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها في:

أ. **معلومات كمية (مالية):** يمكن تحديد أربع مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية قائمة الدخل قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين.

ب. **المعلومات غير الكمية (غير المالية):** يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالأرقام (المبالغ النقدية) الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقه أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة.

إن ملائمة المعلومات للإفصاح عنها مرتبط بمدى فهمها وصلاحياتها لاتخاذ القرارات فهي تتأثر بمجموعة من التغيرات منها مكانة الشركة ومركزها المالي ومتطلبات الجهات الرسمية وقوة الاقتصاد القومي فضلاً عن خبرة ومهارة مستخدمي القوائم المحاسبية إلى جانب خبرة وفهم المحاسب الذي يقوم بإعدادها.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: إن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية وبشكل عام يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية أما المعلومات الأخرى وخصوصاً التفاصيل فيتم الإفصاح عنها إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم أو في جداول مكملة أو كشوف تلحق بها كما يتطلب الأمر أحياناً الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة في البيانات المالية إذا كانت مهمة ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح على النحو التالي:

- **القوائم المالية:** يجب أن تظهر أكثر المعلومات المحاسبية أهمية وملائمة في صلب القوائم المالية وتشمل القوائم المالية الأساسية التالية: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية. ويدرج في هذه القوائم البنود التي تتوفر فيها قابلية القياس بدرجة كافية من التأكد وكذلك الملائمة وقابلية الاعتماد ويعتبر هذا الأسلوب أقوى أشكال الإفصاح ويعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامة للإفصاح.

- **المعلومات التي توضع بين أقواس:** قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى أو إجراء شرح مختصر لقيود معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الملاحظات ويتم ذلك باستخدام المعلومات التي توضع بين الأقواس.

- **الملاحظات الهامشية:** يعتبر استعمال الملاحظات الهامشية تطوراً ملموساً في اتجاه الإفصاح الكافي لما توفره من معلومات تعجز عن توفيرها القوائم المالية حتى أن هندركسون أطلق على هذه الحقبة بحقبة الهوامش.

تعتبر هذه الملاحظات جزءاً مكملًا للقوائم المالية وتشمل توضيحات للبنود المعروضة في القوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة واستهلاكها وطرق تقويم المخزون والعناصر المحتملة وعدد الأسهم المصدرة وشرح للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية. ولا يشترط في هذه الملاحظات والإيضاحات أن تكون مقاسة كمياً بل يمكن أن تكون سردية ووصفية أو إنشائية.

- **القوائم والجداول الملحقة:** قد تظهر بعض بنود القوائم المالية بصورة مجملة في معظم الأحيان، وبالتالي يكون من الضروري تفصيل هذه البنود ويمكن أن يتم ذلك من خلال القوائم والجداول المرفقة حيث تتضمن هذه القوائم جداول تحليلية لبعض إجماليات الأصول والخصوم وقوائم تبين أثر تغيرات الأسعار وكذلك المعاملات من الجهات الحكومية.

- **قوائم الإدارة:** تتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتوقعات الإدارة المستقبلية والأهداف التي تسعى لتحقيقها كما تتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل.

- **تقرير مراجعة الحسابات:** إن تقرير المراجع الخارجي ليس مكاناً أو وسيلة للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية من المعلومات:

- الأثر المهم نسبياً لنتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموماً.

- الأثر المهم نسبياً لنتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموماً إلى طريقة أخرى.

- اختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

ويرى الباحث أن لمراجعي الحسابات دور رئيسي في إطار الإفصاح المالي فبحكم مهمتهم القانونية فهم مطالبون بحث مديري الشركات على ضرورة تقديم المعلومات الصحيحة الكاملة والسريعة للمساهمين، كما أنه على الشركة العمل على ضمان استمراريتها من خلال الحفاظ على مساهميتها وذلك ليس عبر توفير المعلومة فقط بل عبر السعي إلى توفير المعلومة الأفضل.

إن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية، كما أن استخدام أية طريقة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيه وأهميتها.

5-توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب أي أن تتوفر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات ورغم أنه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية بع انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملائمة نظراً لأن مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة.

خلاصة: مما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن الإفصاح المحاسبي يكون له أثر إيجابي على المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملائمة والموثوقية.
- توفير المعلومات والبيانات التي تساعد مختلف المسيرين المسؤولين على إتخاذ القرارات الراشدة والمناسبة للحفاظ على استمرارية المؤسسة.
- المعلومة هي الجوهر الرئيسي الذي تعتمد عليه المؤسسة لبناء واتخاذ قرارها التي تتصف بالجودة والدقة لمواجهة المشاكل المختلفة ونظام المعلومات المحاسبية هو المسؤول عن توفير المعلومات التي تحتاجها المؤسسة وبما يكون التأثير على نوعية القرارات.
- يوفر الإفصاح المحاسبي كمية من المعلومات تستخدم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

-الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية والتي تتماشى مع قواعد الإفصاح المحاسبي.
- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى مستخدميها وخاصة المساهمين.
- حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة لترشيد القرارات فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة (شهرية ، ثلاثية ، سداسية ، سنوية).
- قيام الجهات المعنية بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتذكير المؤسسات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي وفرض عقوبات رادعة في حالة ثبوت عدم التزامها.
- العمل على تفعيل دور محافظي الحسابات بالعمل على إتباع معايير المراجعة مما يؤدي لزيادة الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

-آفاق البحث: تتمثل فيما يلي:

- دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تفعيل بورصة الجزائر.
- دراسة كل معيار من معايير المحاسبة الدولية على حدة وتطبيقه على المؤسسات الجزائرية.
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التأقلم مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة - دور القوائم المالية المرحلية في عملية اتخاذ القرار .
- تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي الجديد.

الاحالات والمراجع:

- 1: ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2013، ص 85.
- 2: محمد رضوان، حلوة حنان، مبادئ المحاسبة المالية، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 212.
- 3: معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 5.
- 4: ايناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية، المجمع العربي للمحاسبين، 2002، ص 23-30.
- 5: الدهراوي كمال، هلال عبد الله، المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 9.
- 6: عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، الاسكندرية، 2008، ص 104.
- 7: صبحي محمود الخطيب، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية، دار المطبوعات، الإسكندرية، 2008، ص 34.
- 8: عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009، ص 13.
- 9: ناصر نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص 15.
- 10: عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 187.
- 11: عامر إبراهيم قندلجي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 4، عمان، الأردن، 2009، ص 30.
- 12: أحمد حسين على حسين، مرجع سابق، ص 28.
- 13: عامر إبراهيم قندلجي وآخرون، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت، دار فكر لنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 32.
- 14: محمد عبد حسين آل فرج، مرجع سابق، ص 236.
- 15: عاشوش عابدة، لقصير مريم، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2011، ص 5.
- 16: محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، 2011، ص 54، 55.
- 17: هادية متوح، دور محافظ الحسابات في دعم مصداقية المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2012، ص 71، 70.
- 18: محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، ط 1، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002، ص 171، 172.
- 19: احمد قايد نور الدين، بن زاف لبنى، الإفصاح المحاسبي، مفهومه وأهميته ومعايره في ظل المعايير التقارير المالية الدولية، ملتقى الجلفة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2016، ص 11-16.